صندوق النقد الدولي يتشدد ضد الفساد

واشنطن 24 أبريل 2018

قرر صندوق النقد الدولي تعزيز مكافحة الفساد من خلال إجراءات أكثر منهجية لهذه الظاهرة في الدول الأعضاء، عبر تشجيعها على التصدي لها أيضاً في القطاع الخاص. وتبنى الصندوق - الذي أقر أمس الأول أنه كان يفتقر إلى الوضوح حول المسألة في الماضي - إطاراً تنظيمياً جديداً ليتيح للمهمات السنوية لفرقه على الأرض أن تجري تقويماً منتظماً حول طبيعة الفساد وخطورته، اعتباراً من الأول من تموز يوليو المقبل . ويشمل الفساد كل دول العالم من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفي كل مستويات المجتمع، كما تدل على ذلك إدانة الرئيس البرازيلي" لويس ايناسيو لولا دا سيلفا" أخيراً بالسجن 12 عاماً بتهمة الفساد وتبييض الأموال.

وقالت المديرة العامة للصندوق كريستين لاغارد : "نعلم أن الفساد يضر بالفقراء (...) ويقوض الثقة في المؤسسات"، وذلك خلال مشاركتها في مؤتمر حول الظاهرة. وكان الصندوق أورد في تقرير نُشر قبل عامين أن الفساد يستنفد سنوياً 2 في المئة من الثروة العالمية ويسيء إلى التقاسم العادل للنمو الاقتصادي . وتبلغ قيمة الرشاوى التي يتم دفعها في العالم بين 1.5 و 2 بليون دولار، أي نحو إجمالي الناتج الداخلي الفرنسي، وفق الصندوق . وبالرغم من أن الدول الثرية معنية بالظاهرة على غرار تلك النامية، إلا أن الشعوب الأكثر فقراً تعتبر الضحية الأولى لأنها تعتمد في شكل أكبر على خدمات عامة تصبح أكثر كلفة بسبب الفساد. وشددت وزيرة المال الباراغوانية " ليا خيمينيس" على أن الفساد مشكلة تتورط فيها عدة عناصر وهي متعددة المستويات. وعلى الرغم من محاولة باراغواي التصدي للفساد، إلا أنها لا تزال مصنفة في المرتبة 135 من أصل 180 بلداً، وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2017. وقالت "خيمينيس": "علينا أن نلتزم الشفافية إزاء الفساد البارع في التخفي". وأضافت: " ليس من المفترض أن نتدخل في سياسات الدول، لكن عندما يتعلق الأمر بإشكاليات الاقتصاد الكلي (...) أو عندما نتفاوض حول إطلاق برنامج مساعدات مالية، فنحن نتمتع بالشرعية التامة من أجل التدخل". وشددت على ضرورة إعداد برنامج مساعدات يمكن أن يؤدي إلى ممارسة ضغوط قصوى من أجل المطالبة بالحصول على معلومات كاملة.

ولا يتمتع صندوق النقد بصلاحيات ضبط في ما يتعلق بالفساد، ولكن بإمكانه ممارسة نوع من الضغوط عبر برامجه المالية، فقد فرض شروطاً في مقابل دفع أموال إضافية إلى أوكرانيا، من بينها تطبيق إصلاحات وتحقيق تقدم فعلي في تصديها للفساد المستشري. وأوردت "لاغارد " في هذا الصدد "أن الفساد يزدهر في الظلام"، مشيدة بأن فرق الصندوق حصلت على ضوء أخضر من لجنة الإدارة لتلعب دوراً أكثر للتدخل. والجديد في الأمر أن الصندوق سيتصدى للقطاعات الخاصة، من بينها الشركات المتعددة الجنسيات المتورطة بالفساد أو التي تساهم في تبييض الأموال .

ولتحقيق ذلك، يشجع الصندوق الدول الأعضاء على "القبول طوعاً بتقويم لهيئاتها القضائية والمؤسساتية في إطار مهمات المراقبة السنوية للصندوق" .وسينظر الصندوق خصوصاً في ما إذا كانت هذه الدول "تجرّم وتحاكم دفع رشاوى إلى موظفين أجانب أو إذا كان لديها آليات مواتية من أجل القضاء على تبييض الأموال وإخفاء الأموال القذرة."